

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١
بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، النص الآتي :

”مادة ٣١ - إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجمع لأي سبب من الأسباب السابقة أو غيرها ينتخب المجمع العضو الذي يخلفه من المرشحين للعضوية خلال ثلاثة أشهر، ويتم الترشيح بتزكية إثنين من الأعضاء ، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة ، إلا إذا حضرها أغلبية أعضاء المجمع ، ويكون انتخاب المرشح صحيحا إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ويكون التصويت سريريا ، ويصدر باعتماد العضوية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض شيخ الأزهر “ .

(المادة الثانية)

يجوز لرئيس الجمهورية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يصدر قرارات بتعيين أعضاء جدد بالمجمع ، حتى يتم تعيين جميع أعضائه وفقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويكون التعيين بناء على اقتراح شيخ الأزهر بعد أخذ رأى مجلس المجمع ، فأذا لم يكتمل النصاب القانوني لانعقاد المجلس مرتين متتاليتين طبقا لأحكام المادة ٢١ من القانون المشار إليه ، تولى شيخ الأزهر ترشيح الأعضاء الجدد .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شعبان سنة ١٤٠٩ (١٥ مارس سنة ١٩٨٩)

حسنى مبارك